



Journal of

TANMIYAT AL-RAFIDAIN

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 45 , No. 149

March. 2026

© University of Mosul |
College of Administration
and Economics, Mosul, Iraq.



TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a “Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0” enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Battal, Ahmad H, Al-Rifai, Mohammad I. D. (2026). The Impact of the Electoral Cycle on the Effectiveness of Fiscal and Monetary Policy: A Case Study of Iraq. *TANMIYAT AL-RAFIDAIN*, 45 (149), 115-136.
<https://doi.org/10.33899/tanra.v45i149.61822>

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

Research Paper

The Impact of the Electoral Cycle on the Effectiveness of Fiscal and Monetary Policy: A Case Study of Iraq

Ahmad Hussian Battal¹ , Mohammad Ibrahim D. Al-Rifai²

^{1,2}Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Anbar, Ramadi, Anbar.

Corresponding author: Mohammad Ibrahim D. Al-Rifai
Muhammed.ibrhim@uoanbar.edu.iq

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.v45i149.61822>

Article History: Received: 10/5/2025, Revised: 2/7/2025,
Accepted: 17/7 /2025, Published: 1/3/2026.

Abstract

The electoral cycle influences the orientations of economic decision-makers. In developing countries such as Iraq, political changes are often associated with clear shifts in fiscal and monetary policy priorities. The research aimed to measure and analyze the impact of the electoral cycle on the effectiveness of fiscal and monetary policy in Iraq using the Fully Modified OLS (FMOLS) method. In line with the research hypothesis and objectives, the researchers adopted a descriptive-analytical approach to analyze the relationship between the electoral cycle and the effectiveness of fiscal and monetary policy in Iraq. The research methodology also adopted an inductive approach based on economic measurement, using the KPSS test to assess the impact of the electoral cycle on the effectiveness of fiscal and monetary policy for the period (2004-2023), relying on Eviews for estimation and results extraction. The study reached several conclusions, the most important of which is the existence of a significant negative impact (of the electoral process, pluralism, and political participation) on the percentage of budget collection—a 1-point increase in the electoral process results in a 32% reduction in the budget collection rate. In comparison, a one-point increase in political participation is associated with a 31% reduction in the budget collection rate. This impact is significant at the 5% level. Among the most important recommendations is the establishment of independent economic councils composed of economic experts, free from political influence, to evaluate proposed financial and monetary policies and to work toward the adoption of disciplined financial policies.

Keywords:

Electoral cycle, fiscal policy effectiveness, monetary policy effectiveness, elections.

ورقة بحثية
أثر الدورة الانتخابية في فاعلية السياسة المالية والنقدية: دراسة حالة
العراق

أحمد حسين بتال¹، محمد إبراهيم ضاحي الرفاعي²

^{1,2} قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، الانبار، العراق.

المؤلف المراسل: محمد إبراهيم ضاحي الرفاعي (Muhammed.ibrahim@uoanbar.edu.iq)

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.v45i149.61822>

تاريخ المقالة: 2025/5/10، التعديل: 2025/7/2، القبول: 2025/7/17،
النشر: 2026/3/1

المستخلص

تعدّ الدورة الانتخابية من العوامل المؤثرة في توجّهات صنّاع القرار الاقتصادي. ففي الدول النامية مثل العراق، غالباً ما ترتبط التغييرات السياسية بتبدلات واضحة في أولويات السياسة المالية والنقدية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة أثر الدورة الانتخابية في فاعلية السياسات الاقتصادية في العراق، للكشف عن طبيعة هذا التأثير ومدى استدامته، لأنّ الدورة الانتخابية عامل مؤثّر في رسم السياسات المالية والنقدية في العراق. هدف البحث إلى قياس وتحليل أثر الدورة الانتخابية في فاعلية السياسة المالية والنقدية في العراق باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS). وتماشياً مع إثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه أعتمد الباحثون في منهج البحث على أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي لتحليل علاقة الدورة الانتخابية في فاعلية السياسة المالية والنقدية في العراق. والمنهج الاستقرائي القائم على القياس الاقتصادي باستخدام منهجية (KPSS) بغية قياس أثر الدورة الانتخابية في فاعلية السياسة المالية والنقدية للمدة (2004-2023)، بالاعتماد على (Eviews) في عملية التقدير واستخراج النتائج. وتوصّل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها وجود تأثير سلبي معنوي (للمعلية الانتخابية والتعددية، والمشاركة السياسية) على نسبة (تحصيل الموازنة) إذ إنّ ارتفاع المعلية الانتخابية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة تحصيل الموازنة بنسبة (32%)، وأنّ ارتفاع المشاركة السياسية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة تحصيل الموازنة بنسبة (31%) وهذا التأثير معنوي عند مستوى (5%). ومن أهم ما أوصى به إنشاء مجالس اقتصادية مستقلة تضم خبراء اقتصاديين بعيدين عن التأثيرات السياسية لتقييم السياسات المالية والنقدية المقترحة والعمل على تبني سياسات مالية انضباطية.

الكلمات المفتاحية:

الدورة الانتخابية، فاعلية السياسة المالية، فاعلية السياسة النقدية، الانتخابات.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية،

دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (45)، العدد (149)،

آذار 2026

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل،
العراق.



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: بتال، احمد حسين. الرفاعي، محمد إبراهيم ضاحي (2026). أثر الدورة الانتخابية في فاعلية السياسة المالية والنقدية: دراسة حالة العراق. تنمية الرافدين، 45 (149)، 115-136.

<https://doi.org/10.33899/tanra.v45i149.61822>

P-ISSN: 1609-591X

e-ISSN: 2664-276X

tanmiyat.uomosul.edu.iq

إن اختيار النظام الانتخابي يعد من أهم القرارات المؤسسية التي تتخذها أي ديمقراطية، ففي كل الحالات يكون لاختيار نظام انتخابي معين تأثير عميق على فاعلية السياسة المالية والنقدية للبلد المعني، وتعد الدورة الانتخابية محركاً رئيساً للديناميكيات السياسية والاقتصادية في أي دولة، بما في ذلك العراق، حيث تتخذ الحكومات خلال هذه الفترات قرارات حاسمة تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين، وتشكل السياسة المالية والنقدية محوراً أساسياً لهذه القرارات، كما تشير نسب تحصيل وتنفيذ الموازنة إلى مدى نجاح الحكومة في عملية تحصيل الإيرادات التي تم تقديرها في الموازنة العامة ومدى قدرتها على الإنفاق وفقاً للأهداف المدروسة والخطط الموضوعية، وتعتبر النسب العالية من التحصيل دليلاً على مدى كفاءة الإدارة المالية للحكومة. إن أي ديمقراطية جديدة لا بد وأن تختار (أو ترث) نظاماً انتخابياً لانتخاب هيئتها التشريعية. وعلى نحو مماثل، قد تؤدي الأزمة السياسية داخل الديمقراطية القائمة إلى زخم لتغيير النظام الانتخابي وحتى في غياب الأزمة السياسية، قد يحاول دعاة الإصلاح السياسي وضع تغيير النظام الانتخابي على الأجندة السياسية. وغالباً ما تتأثر القرارات بتغيير النظام الانتخابي، أو حتى الإبقاء عليه، بأحد الطرفين: إما أن الجهات الفاعلة السياسية تقتصر إلى المعرفة والمعلومات الأساسية بحيث لا يتم التعرف بشكل كامل على الخيارات وعواقب الأنظمة الانتخابية المختلفة. أو على العكس من ذلك، تستخدم الجهات السياسية الفاعلة معرفتها بالأنظمة الانتخابية للترويج لتصاميم تعتقد أنها ستعمل لصالحها الحزبي (Lokshin, Et.al, 2022) وفي هذا السياق، تتجلى العلاقة بين توقيت الانتخابات وفعالية أدوات السياسة المالية والنقدية، حيث تميل بعض الحكومات إلى اتخاذ قرارات اقتصادية توسعية قبل الانتخابات لزيادة شعبيتها، مثل رفع الإنفاق العام أو خفض الضرائب. إلا أن هذه السياسات قد تؤدي لاحقاً إلى ارتفاع مستويات العجز المالي أو الضغوط التضخمية. في الحالة العراقية، يتداخل عامل عدم الاستقرار السياسي مع ضعف البنى المؤسسية، ما يجعل أثر الدورة الانتخابية أكثر حدة مقارنة بدول ذات نظم أكثر استقراراً. كما أن تكرار تغيير الحكومات وتذبذب التوجهات الاقتصادية يعوق وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية متماسكة طويلة الأجل. من هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة دقيقة لهذا الأثر لفهم كيفية تحديد التحيزات السياسية عن القرارات الاقتصادية (Cipullo & Reslow, 2022) إن البحث في هذه العلاقة يسهم في بناء نظام اقتصادي أكثر توازناً وشفافية، قائم على اعتبارات مهنية لا تملئها الضرورات الانتخابية قصيرة الأجل.

أولاً: أهمية البحث

يكتسب البحث أهمية بالغة لعدة أسباب منها:

- 1- تعزيز الفهم للعوامل المؤثرة في تشكيل السياسات الاقتصادية في العراق، مع التركيز على كفاءة السياسة المالية والنقدية، وتأثير الاعتبارات السياسية المرتبطة بالدورة الانتخابية على هذه السياسات.
- 2- تقييم مدى فعالية السياسات المالية والنقدية المتخذة خلال الدورات الانتخابية في تحقيق أهدافها الاقتصادية.

ثانياً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الآتي:

- 1- مدى التعقيد الذي تنطوي عليه عملية الدورة الانتخابية لما يرافقها من فعاليات محددة تحتاج الى خطط واضحة لتعزيز فاعلية السياسة المالية والنقدية في مجمل اطار نسب تحصيل وتنفيذ الموازنة والاستقرار النقدي؟
- 2- كيف تؤثر الدورة الانتخابية في العراق على فاعلية السياسة المالية والنقدية، وما هي الآثار التي تترتب على الاستقرار الاقتصادي؟

ثالثاً: فرضية البحث

يفترض البحث وجود علاقة عكسية بين الدورة الانتخابية وفاعلية السياسة المالية والنقدية في العراق.

رابعاً: أهداف البحث

انصلاًقاً من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الدورة الانتخابية وفاعلية السياسة المالية والنقدية يهدف البحث إلى:

- 1- قياس أثر الدورة الانتخابية في فاعلية السياسة المالية والنقدية وتحليله.
- 2- بيان تأثير فاعلية السياسة المالية والنقدية في المرحلة الانتقالية للدورة الانتخابية.
- 3- تحديد العوامل المؤثرة في فاعلية السياسة المالية والنقدية خلال الدورة الانتخابية لبيان الآثار الإيجابية والسلبية لهذه التفاعلات على الاقتصاد العراقي.
- 4- تقديم توصيات أكثر واقعية لتحسين عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بنسب تنفيذ الموازنة والاستقرار النقدي خلال مدة الدورة الانتخابية.

خامساً: منهج البحث

تماشياً مع أثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه أعتمد الباحثون أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي لتحليل علاقة الدورة الانتخابية في فاعلية السياسة المالية والنقدية في العراق، والمنهج الاستقرائي القائم على القياس الاقتصادي باستخدام منهجية (KPSS) بغية قياس أثر الدورة الانتخابية في فاعلية السياسة المالية والنقدية للمدة (2004-2023)، بالاعتماد على (Eviews) في عملية التقدير واستخراج النتائج.

سادساً: حدود البحث

- يتطلب البحث العلمي بطبيعته الالتزام بتحديد جوانب الدراسة بدقة، بهدف تقديمها بشكل موضوعي يُسهّل الوصول إلى نتائج منطقية وقابلة للتطبيق. بناءً على ذلك، تتبلور حدود البحث في النقاط الآتية:
- 1- البعد المكاني: الاقتصاد العراقي.
 - 2- البعد الزمني: يغطي البحث مدة زمنية (20) سنة إذ تمتد من (2004-2023).

سابعاً: هيكلية البحث

إنطلاقاً من أهداف البحث وبغية إثبات فرضية البحث فقد قُسمَ البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدورة الانتخابية وفاعلية السياسة المالية والنقدية، أما المبحث الثاني: فقد اختصّ بعرض إطار تحليل واقع الدورة الانتخابية وفاعلية السياسة المالية والنقدية في العراق. فيما جاء المبحث الثالث: لتحليل قياس أثر الدورة الانتخابية في فاعلية السياسة المالية والنقدية. واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

ثامناً: الدراسات السابقة

دراسة مزهر (2016)، النظام الانتخابي وانعكاساته على الاستقرار السياسي (مع نظرة في ضوء الدورة الانتخابية 2010-2014 في العراق)، يهدف البحث إلى بيان أثر النظم الانتخابية التي أخذ بها العراق على النتائج الانتخابية أولاً، وعلى المشهد السياسي ككل ثانياً، وبضمنه ما تحقق من استقرار حكومي ثالثاً، مع تأثيره على النظام السياسي ككل في العراق. فيما توصل بحث إلى أن مسببات عدم الاستقرار في العراق عديدة، بعضها يعود إلى ما قبل العام (2003)، ولعل واحدة من مسببات عدم الاستقرار هو أن النظام الانتخابي كان غير ملائم، لأنّ العراق دولة برلمانية والحكومة تخرج من رحم البرلمان، وطالما أن النظام الانتخابي ولد تعددية سياسية تأخذ عناوين الهويات والانتماءات الاولية في ظرف لا يحتوي العراق أغلبية من أي من المكونات الاولية، لهذا فان القوى التي تشكلت استنادا الى تلك الهويات لم تستطع أن تستحوذ على الاغلبية البرلمانية.

دراسة Bogdan, Et.al (2010)، العلاقة بين الدورة الانتخابية وقرارات السياسة المالية في رومانيا: هدفت الدراسة إلى فهم العلاقة بين الدورة الانتخابية وقرارات السياسة المالية المتبعة في رومانيا. تشير نتائج الدراسة إلى أنّ النظام الانتخابي المتعدد يؤثر على كل من نظام الأحزاب والمشاركة السياسية. وفي رومانيا لا توجد آلية تصحيح كاملة للسياسة المالية وقد تم الإبلاغ عن ذلك في الدورة الانتخابية، ويمكن تحديد بعض الأسباب المؤدية إلى ذلك: الحفاظ على الطبيعة الدورية للسياسة المالية بغض النظر عن التغيرات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام القرارات الادارية بدلاً لعدم وجود دعم من مزيج ملائم من السياسات المتبعة.

دراسة Lokshin, Et.al (2022)، الدورات الانتخابية والإنفاق العام أثناء الجائحة: تستخدم الدراسة مجموعة بيانات جُمعت حديثاً حول أنواع مختلفة من إنفاق الحماية الاجتماعية في 154 دولة خلال جائحة كوفيد-19 في عامي 2020 و2021 لتحليل تأثير الدورة الانتخابية على حجم وتكوين ميزانية تحفيز الحماية الاجتماعية. ويُظهر التحليل أنه كلما طالت المدة منذ آخر انتخابات في بلد ما كان موعد الانتخابات التالية أقرب، كلما زادت حصة ميزانية الحماية الاجتماعية أثناء الجائحة المخصصة للمساعدات الاجتماعية وحماية الدخل انخفضت الحصة المخصصة لخطط الاحتفاظ بالوظائف. إذ إن الدورة الانتخابية أثرت على حجم إنفاق العام للمساعدات الاجتماعية فقط في البلدان ذات المنافسة السياسية العالية.

دراسة Cipullo & Reslow (2022) : الدورات الانتخابية في التوقعات الاقتصادية الكلية: تهدف الدراسة لبيان الدورات انتخابية في توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تصدرها حكومات الولايات المتحدة والمملكة

المتحدة والسويد. وفي نموذج الاختيار السياسي، تظهر أن الحكومات تصدر توقعات متقابلة للغاية بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي قبل الانتخابات بهدف زيادة احتمال إعادة الانتخاب. وينشأ التحيز من الافتقار إلى الالتزام إذا كان الناخبون عقلانيين والتلاعب بالمعتقدات. وباستخدام بيانات عالية التردد على مستوى المتبئين من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسويد، تبين أن الحكومات تبالغ في تقدير نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأمد القريب بنحو 0.1-0.3 نقطة مئوية.

1.1. المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدورة الانتخابية وفاعلية السياسة المالية والنقدية.

1.1.1. الدورة الانتخابية: هي أداة تخطيط وتدريب مصممة لمساعدة وكالات التنمية ومقدمي المساعدة الانتخابية وموظفي الانتخابات في الدول الشريكة، لفهم الطبيعة الدورية للتحديات العديدة التي تواجه العمليات الانتخابية جرى تطوير الدورة الانتخابية من قبل المفوضية الأوروبية (EC) والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، استجابة منها لمعوقات تنفيذ مساعدة طويلة الأمد في دورة الانتخابات وبأقرار مبادئ إعلان باريس حول فاعلية العون في المنتديات الوزارية التي عقدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (Bissio, 2010, 234)، ويعرف النظام الانتخابي على أنه مجموعة المبادئ والقواعد والمؤسسات والأجهزة التي تنظم عملية الانتخاب وتؤثر فيها، أو مجموعة من الإجراءات التي يتم بواسطتها ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد في الهيئات التمثيلية على المستوى الأكثر تترجم الأنظمة الانتخابية الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد تقوز بها الأحزاب والمرشحون، والمتغيرات الرئيسة هي الصيغة الانتخابية المستخدمة، أي ما إذا كان يتم استخدام نظام الأغلبية/التعددية، أو النسبي، أو المختلط أو غير ذلك (Reynolds, Et.al, 2005, 5).

أولاً: العملية التعددية الانتخابية: يُعرف الانتخاب التعددي بأنه نظام انتخابي يُنتخب بموجبه مرشح أو مجموعة من المرشحين الذين يحصلون على عدد أصوات أكثر من نظرائهم، أي يحصلون على أغلبية الأصوات، في أبسط صورته، هو نظام "الفائز يأخذ الكل"، إذ يفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، حتى لو لم يحصل على أغلبية مطلقة (Myatt & Fisher, 2002, 1-2).

ثانياً: المشاركة السياسية: تُعرف بالعملية النشطة التي يتخذ فيها الأفراد أو الجماعات قرارات تتعلق بالشأن العام، وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع القرار الحكومي، بعبارة أخرى هي مشاركة المواطنين في الحياة السياسية لدولتهم والتعبير عن آرائهم ومصالحهم والمساهمة في تشكيل السياسات التي تؤثر على حياتهم (Bogdan, Et.al, 2010, 6-7).

1.1.2. فاعلية السياسة المالية والنقدية:

أولاً: نسبة تحصيل وتنفيذ الموازنة العامة: تشير نسبة التحصيل والتنفيذ للموازنة العامة إلى مدى تحقيق الحكومة للأهداف المالية المقررة في الموازنة العامة للدولة خلال مدة زمنية معينة، وتُعبّر عن مستوى النفقات الفعلية والإيرادات الفعلية مقارنةً بالمخطط لها في الموازنة المعتمدة، وتُستخدم هذه النسب لعملية قياس كفاءة

الأداء المالي للحكومة (vatjanapukka, 2005, 41)، وتُحتسب نسبة تحصيل وتنفيذ الموازنة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التحصيل المتحققة} = (\text{الإيرادات الفعلية} / \text{الإيرادات المخططة}) \times 100$$

$$\text{نسبة التنفيذ المتحققة} = (\text{النفقات الفعلية} / \text{النفقات المخططة}) \times 100$$

ثانياً: نسبة تنفيذ الموازنة الاستثمارية: تشير نسبة تنفيذ الموازنة الاستثمارية إلى مقدار النفقات الفعلية على المشاريع والأنشطة الاستثمارية من إجمالي النفقات المخصصة لها في الموازنة الاستثمارية المخططة، وتُعبّر هذه النسبة عن مدى كفاءة الحكومة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وفقاً للخطة الموضوعة خلال مدة زمنية معينة (القاضي وحسين، 2018، 285) تُعنى الموازنة الاستثمارية بالإنفاق الذي يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة كتمويل مشاريع البنية التحتية (Joseph & Rensburg, 2002, 11)، تُحتسب نسبة تنفيذ الموازنة الاستثمارية من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة تنفيذ الموازنة الاستثمارية} = (\text{النفقات الاستثمارية الفعلية} / \text{النفقات الاستثمارية المخططة}) \times 100$$

ثالثاً: استقرار سعر الصرف: يشير إلى ثبات سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية خلال مدة زمنية معينة، إذ إن الهدف الأساسي من استقرار سعر الصرف هو حماية الاقتصاد من التقلبات الحادة في قيمة العملة، مما يساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي، ويشجع الاستثمار، فضلاً عن تعزيز الثقة الكاملة لدى المستثمرين المحليين والأجانب.

رابعاً: الاستقرار النقدي: يعد الاستقرار النقدي أحد الشروط اللازمة بعملية تحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية من خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فضلاً عن تحقيق معدل نمو عرض النقود يتناسب ويتوافق مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Christiane and Dean, 1997, 269-550) كما يمكن وصف الاستقرار النقدي بالحالة التي لا تتغير فيها الأسعار كثيراً، أي لا يمكن للأفراد شراء المزيد من السلع إذا ارتفعت الأسعار بسرعة كبيرة؛ لأن عملية ارتفاع الأسعار تؤدي إلى ظهور ما يعرف بالتضخم (Moenjak, 2014, 63).

2.1. المبحث الثاني: تحليل واقع الدورة الانتخابية وفاعلية السياسة المالية والنقدية في العراق.

2.1.1. نسب تنفيذ الموازنة العامة والموازنة الاستثمارية في العراق للمدة (2004-2023)

تشير نسب تحصيل وتنفيذ الموازنة إلى مدى نجاح الحكومة في عملية تحصيل الإيرادات التي تم تقديرها في الموازنة العامة ومدى قدرتها على الإنفاق وفقاً للأهداف المدروسة والخطط الموضوعة، إذ إن حاصل نسبة التحصيل المتحققة للإيرادات العامة = (الإيرادات العامة / الإيرادات المخططة) × 100 ونسبة التنفيذ المتحققة للنفقات العامة = (النفقات العامة / النفقات المخططة) × 100، وتُعد النسب العالية من التحصيل دليلاً على مدى كفاءة الإدارة المالية للحكومة، يتضح لنا من خلال بيانات الجدول (1) أن نسبة التحصيل المتحققة من الإيرادات العامة في عام (2004) بلغت ما نسبته (151.79%)، لتسجل نسبة التنفيذ المتحققة من النفقات العامة أعلى نسبة خلال مدة البحث، إذ بلغت (104.75%) فيما بلغت نسبة التنفيذ المتحققة من الموازنة الاستثمارية

(59.66%) نتيجة العقوبات المفروضة على العراق تزامناً مع تحسن أسعار النفط، الأمر الذي أخذ إلى التوجه نحو المساهمة في إعادة إعمار البنية التحتية. وفيما يخص عام (2008) فقد شهدت نسبة التحصيل المتحققة من الإيرادات العامة ما نسبته (158.05%) ونسبة التنفيذ المتحققة من النفقات العامة ما نسبته (99.23%) لتشريع نسبة التنفيذ المتحققة من الموازنة الاستثمارية في الارتفاع مسجلةً (129.63%) يعزى ذلك نتيجة تركيز الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية للبلد خلال هذا العام على تنفيذ عمليات الإصلاح الاقتصادي من خلال تنويع حصيله الإيرادات غير النفطية والتوسع في عمليات الأعمار وإعادة الأعمار (التقرير الاقتصادي السنوي، 2008، 15). أما عام (2015) فقد شرعت نسب التنفيذ والتحصيل للموازنة العامة والاستثمارية في الانخفاض حتى بلغت نسبة التحصيل المتحققة من الإيرادات العامة (70.68%) ونسبة التنفيذ المتحققة من النفقات العامة ما نسبته (58.93%) فيما أنعكس ذلك على الانخفاض في نسبة التنفيذ المتحققة من الموازنة الاستثمارية مسجلةً (48.87%) يعزى ذلك الانخفاض إلى التدهور الأمني الذي شهده البلد خاصةً بعد استحواد التنظيمات الإرهابية على أجزاء من الأراضي العراقية، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في مختلف جوانب الاقتصاد، مما أثر بشكل مباشر على الاستثمارات والبنية التحتية والتجارة الداخلية والخارجية. لتسجل بعدها نسب التحصيل والتنفيذ تذبذباً نحو الزيادة والانخفاض حتى عام (2020) الذي شرعت فيه نسب التنفيذ والتحصيل للموازنة العامة والاستثمارية في الانخفاض فيما سجلت نسبة التحصيل المتحققة من الإيرادات العامة (93.73%) ونسبة التنفيذ المتحققة من النفقات العامة بلغت (51.20%) لتكون نسبة التنفيذ المتحققة من الموازنة الاستثمارية هي الأخرى مشرعةً في الانخفاض لتسجل (9.09%) ويعزى سبب ذلك لما شهدته تلك المدة تدهوراً اقتصادياً كبيراً نتيجة لجائحة كورونا تزامنت معها تراجع أسعار النفط، فضلاً عن توقف الأنشطة. أما عام (2023) فقد شهدت نسبة التحصيل المتحققة من الإيرادات العامة ارتفاعاً عن العام الماضي الذي سجل (91.61%) لتكون بذلك مسجلةً ما نسبته (94.52%) فيما شرعت نسبة التنفيذ المتحققة من النفقات العامة في الانخفاض عن العام الماضي الذي سجل (79.81%) حتى سجلت نسبة التنفيذ (71.61%) ليكون ذلك عاملاً في انخفاض نسبة التنفيذ المتحققة من الموازنة الاستثمارية، مما يعني أن نسبة كبيرة من المشاريع والخطط الاستثمارية لم يتم تنفيذها بالكامل نتيجة تحويل الأموال من الموازنة الاستثمارية إلى النفقات التشغيلية لتلبية متطلبات عمليات الإنفاق الحكومي.

الجدول (1). نسب تنفيذ الموازنة العامة والموازنة الاستثمارية في العراق للمدة (2004-2023)

السنوات	تحصيل وتنفيذ الموازنة العامة			تنفيذ الموازنة الاستثمارية		
	الإيرادات العامة	النفقات المخططة	نسبة التحصيل المتحققة	النفقات المخططة	النفقات الاستثمارية الفعلية	نسبة التنفيذ المتحققة
Currency	مليار دينار	مليار دينار	%	مليار دينار	مليار دينار	%
2004	32982	21729	151.79	30661	3051	104.75
2005	40502	28958	139.86	35981	3903	73.30
2006	49055	45392	108.07	50963	6209	76.15
2007	54599	42064	129.80	51727	9211	75.46
2008	80252	50775	158.05	59861	20315	99.23
2009	55209	50408	109.52	69165	9648	76.00

65.69	23676	15553	76.01	84657	64351	112.61	61735	69521	2010
59.24	30099	17832	72.04	96662	69639	123.55	80934	99998	2011
78.95	37177	29350	77.16	117122	90374	116.75	102326	119466	2012
73.27	55108	40380	77.21	138424	106873	95.37	119296	113767	2013
64.20	55219	35450	66.67	125321	83556	107.96	97618	105386	2014
48.87	38027	18584	58.93	119462	70397	70.68	94048	66470	2015
71.50	25746	18408	63.33	105895	67067	66.60	81700	54409	2016
57.71	28531	16464	74.99	100671	75490	97.88	79011	77335	2017
56.06	24650	13820	77.64	104158	80873	116.29	91643	106569	2018
73.90	33048	24422	83.93	133107	111723	101.89	105569	107566	2019
9.09	35295	3208	51.20	148606	76082	93.73	67425	63199	2020
45.72	29136	13322	79.12	129993	102849	34.07	320141	109081	2021
38.50	31215	12018	79.81	146541	116959	91.61	176504	161697	2022
28.76	49350	14192	71.61	198910	142435	94.52	143552	135681	2023

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: - البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة، - البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، <https://cbiraq.org>، - جمهورية العراق، وزارة المالية، القوانين والانظمة، قانون الموازنة الاتحادية، سنوات مختلفة، - جمهورية العراق، وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، سنوات مختلفة.

2.1.2: بعض مؤشرات فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة (2004-2023)

تعد فاعلية السياسة النقدية القلب النابض لأي اقتصاد، ويعد مؤشر الاستقرار النقدي واحداً من أهم الأدوات التي تستخدم لقياس صحة هذا القلب، لأن مؤشر الاستقرار النقدي يقيس مدى استقرار القوة الشرائية للعملة المحلية فضلاً عن تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق، وفجوة سعر الصرف، فهي واحدة من التحديات الرئيسية لفاعلية السياسة النقدية، إذ يمكن القول إن مؤشر الاستقرار النقدي وفجوة سعر الصرف هما مرآة لحالة الاقتصاد العراقي. ولدراسة تلك الحالة يتبين لنا من خلال بيانات الجدول (2) أن مؤشر الاستقرار النقدي بلغ ما نسبته (21.44%) في عام (2007) فيما سجلت فجوة سعر الصرف بين السعيرين الرسمي والموازي ما مقداره (3)، ليتضح لنا أن العام المذكور شهد حدة من التضخم، وذلك نتيجة تحسن أسعار النفط الخام وقيام الحكومة بتحسين المخصصات. ليشرع بعدها مؤشر الاستقرار النقدي وفجوة سعر الصرف في التذبذب نحو الزيادة والانخفاض حتى سجل عام (2012) حالة من الاستقرار الطفيف في مؤشر الاستقرار النقدي، إذ بلغ ما نسبته (0.59%) فيما بلغت فجوة سعر الصرف ما مقداره (56) وذلك بسبب اعتماد آلية سعر الصرف المثبت نقدياً من قبل البنك المركزي العراقي لهذا العام بغية التحكم في الطلب الكلي والضغط التضخمية، لينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار ولا سيما السلع المستوردة النهائية (تقرير السياسة النقدية، 2012، 9)، وفيما يخص عامي (2014، 2015) فقد شهدت حالة من الانكماش ليسجل مؤشر الاستقرار النقدي ما نسبته (-0.41) % (-3.95%) وبفجوة سعر صرف بلغت ما مقداره (40) (34) نتيجة الصدمة المركبة تتمثل بعدم الاستقرار الأمني واستحوذ التنظيمات الارهابية على عدد من المحافظات العراقية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي انعكس سلباً على مجمل النشاط الاقتصادي. فيما شهدت الأسواق استقراراً نسبياً عند عام (2016) ليسجل مؤشر الاستقرار النقدي ما نسبته (0.62%) فيما بلغت فجوة سعر الصرف ما مقداره

(76%) ويعود هذا الاستقرار بالدرجة الأساس إلى السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي باعتماد آليات جديدة أفصحت عن أبعاد متعددة الأهداف والمهام استجابة للتحديات التي يشهدها الاقتصاد العراقي، ويأتي في مقدمتها هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار الذي انعكس في تحقيق معدلات تضخم مقبولة (تقرير السياسة النقدية، 2017، 5)، أما عام (2020) فقد شهد حالة من الانكماش الاقتصادي، إذ بلغ مؤشر الاستقرار النقدي ما نسبته (-1.59%) وبفجوة سعر صرف بلغت ما مقداره (47) ويعزى سبب الانكماش إلى الازمة المزدوجة ممثلةً بجائحة كورونا وتدهور أسعار النفط، فيما يخص فجوة سعر الصرف عمد البنك المركزي بالاشتراك مع الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة العراقية برفع سعر صرف الدولار لتعويض تراجع الإيرادات النفطية الناجمة عن تدهور أسعار النفط، وسد فجوة العجز في موازنة (2021) بعد انهيار أسعار النفط العالمية (تقرير السياسة النقدية، 2020، 1)، بعد ذلك شهد العراق حالة من التضخم المرتفع في عام (2021) وبيّن لنا مؤشر الاستقرار النقدي ذلك، إذ بلغ ما نسبته (10.14%) وترجع بيئة التضخم المرتفعة بشكل أساسي إلى صدمات العرض السلبية المرتبطة بزيادة أسعار الطاقة والسلع الأساسية، واختناقات العرض، وتأثيرات إعادة فتح الاقتصاد بعد الوباء. وفيما يخص مدة نهاية البحث عام (2023) شهد حالة من الانكماش الاقتصادي حتى بلغ مؤشر الاستقرار النقدي ما نسبته (-3.22%) وبفجوة سعر صرف بلغت ما مقداره (190) جاء ذلك على قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بتعديل سعر صرف الدولار مقابل الدينار، بما يعادل (1300) دينار للدولار الواحد، الأمر الذي انعكس على مجمل حالة النشاط الاقتصادي.

الجدول (2). بعض مؤشرات فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة (2004-2023)

السنوات	عرض النقود الضيق (M1)	معدل التغير	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة	معدل التغير	مؤشر الاستقرار النقدي	سعر الصرف الموازي (سعر السوق)	سعر الصرف الأساس (سعر الناقد)	فجوة سعر الصرف
Currency	مليار دينار	%	مليار دينار	%	%	دينار/دولار	دينار/دولار	-
2004	10148	--	101845	--	--	1462	1460	2
2005	11399	12.33	103551	1.68	7.36	1478	1474	4
2006	15460	35.63	109389	5.64	6.32	1396	1391	5
2007	21721	40.50	111455	1.89	21.44	1219	1216	3
2008	28189	29.78	120626	8.23	3.62	1180	1172	8
2009	37300	32.32	124702	3.38	9.57	1185	1170	15
2010	51743	38.72	132687	6.40	6.05	1185	1170	15
2011	62473	20.74	142700	7.55	2.75	1217	1170	47
2012	67622	8.24	162587	13.94	0.59	1222	1166	56
2013	78318	15.82	174990	7.63	2.07	1222	1166	56
2014	77593	-0.93	178951	2.26	-0.41	1206	1166	40
2015	69613	-10.28	183616	2.61	-3.95	1216	1182	34
2016	75523	8.49	208932	13.79	0.62	1258	1182	76
2017	76986	1.94	205130	-1.82	-1.06	1251	1184	67
2018	77826	1.09	210532	2.63	0.41	1195	1182	13
2019	86771	11.49	222141	5.51	2.08	1202	1182	20
2020	103353	19.11	195402	-12.04	-1.59	1351	1304	47

27	1450	1477	10.14	1.58	198496	16.05	119944	2021
21	1450	1471	2.93	7.55	213490	22.13	146487	2022
190	1300	1490	-3.22	-2.94	207223	9.44	160318	2023

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: - البنك المركزي العراقي, دائرة الإحصاء والأبحاث, تقرير السياسة النقدية السنوي, سنوات مختلفة. ، - البنك المركزي العراقي, الموقع الاحصائي, <https://cbiraq.org>

2.1.3. علاقة الدورة الانتخابية في بعض مؤشرات فاعلية السياسة المالية والنقدية في العراق للمدة (2004-2023)

تؤدي الدورات الانتخابية دورًا جوهريًا في تحديد اتجاه السياسات الاقتصادية للبلد، حيث تميل الحكومة في الفترات السابقة للانتخابات إلى اعتماد سياسات مالية ونقدية تهدف إلى زيادة شعبيتها وكسب تأييد الناخبين، إذ شهد العراق تحولات سياسية متعددة منذ عام (2004)، ارتبطت هذه الدورات الانتخابية بتغيرات بارزة في مؤشرات السياسة المالية والنقدية، مثل تفاقم عجز الموازنة، وارتفاع معدلات التضخم، والتأثير على الاستقرار النقدي، لذلك، فإن دراسة طبيعة العلاقة بين الدورة الانتخابية ومؤشرات فاعلية السياسة المالية والنقدية في العراق تكتسب أهمية بالغة، نظرًا لانعكاساتها على المدى الطويل في التخطيط المالي والاستقرار الاقتصادي. ففي الأعوام (2007-2010) شهدت العملية الانتخابية والتعددية والمشاركة السياسية فيما سنوية مماثلة إلى جانب النسب المتذبذبة نحو الارتفاع والانخفاض لتحصيل وتنفيذ الموازنة، فيما شهدت الأعوام (2011-2017) ارتفاعاً في العملية الانتخابية والتعددية ليسجل (7.22) نقطة، لتسجل عندها نسب تحصيل وتنفيذ الموازنة العامة تذبذباً في الارتفاع والانخفاض حتى سجل عام (2016) انخفاضاً في تحصيل وتنفيذ الموازنة بلغ (66.60%) للتحصيل المتحقق في الموازنة، في حين سجل التنفيذ ما نسبته (63.33%) في حين سجل مؤشر الاستقرار النقدي حالة من السوء بلغ (0.62) لتسجل فجوة سعر الصرف هي الأخرى تدهوراً ملحوظاً لتبلغ (76) نتيجة لما شهده العام السابق من أزمات اقتصادية مركبة متمثلة في تدهور أسعار النفط الخام واستحواد الجامعات الإرهابية على عدد من المناطق العراقية. أما عام (2020) سجلت العملية الانتخابية والتعددية (6.67) نقطة والمشاركة السياسية (5.25) نقطة، حتى سجلت جميع المؤشرات الأخرى تدهوراً ملحوظاً، إذ بلغت نسبة التحصيل المتحققة (الموازنة العامة) (93.73%) وبنسبة تنفيذ بلغت (51.20%) في حين سجلت نسبة التنفيذ المتحققة (الموازنة الاستثمارية) ما نسبته (9.09%) حتى سجل مؤشر الاستقرار قيمة سالبة بلغت (1.59%) ليختتم في ذلك العام تدهوراً في فجوة سعر الصرف بلغت (47)، بسبب توقف أغلب مفاصل الاقتصاد جراء فيروس كورونا وما واكب ذلك من قطع التبادل الدولي، مما اضعف عمل سياسة الدولة. أما مدة نهاية محل البحث عام (2023) فسجلت العملية الانتخابية والتعددية (6.11) نقطة والمشاركة السياسية (5.25) نقطة حتى بلغت نسبة التحصيل المتحققة (الموازنة العامة) (94.52%) وبنسبة تنفيذ بلغت (71.61%) بينما سجلت نسبة التنفيذ المتحققة (الموازنة الاستثمارية) ما نسبته (28.76%) حتى تدهور مؤشر الاستقرار مسجلاً قيمة سالبة بلغت (3.22%) نتيجة التناثر السياسي وتفشي النخب المتعصبة سياسياً، مما أدى إلى مسار واضح لهشاشة البلد اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

الجدول (3). علاقة الدورة الانتخابية في بعض مؤشرات فاعلية السياسة المالية والنقدية في العراق للمدة (2004-2023)

السنوات	العملية الانتخابية والتعددية	المشاركة السياسية	نسبة التحصيل المتحققة (الموازنة العامة)	نسبة التنفيذ المتحققة (الموازنة العامة)	نسبة التنفيذ المتحققة (الاستثمارية)	مؤشر الاستقرار النقدي	فجوة سعر الصرف
Currency			%	%	%		
2004	غ.م	غ.م	151.79	104.75	59.66	--	-
2005	غ.م	غ.م	139.86	73.30	51.70	7.36	4
2006	5.56	4.75	108.07	76.15	66.97	6.32	5
2007	6.67	4.75	129.80	75.46	72.73	21.44	-3
2008	6.67	4.75	158.05	99.23	129.63	3.62	8
2009	6.11	4.33	109.52	76.00	64.25	9.57	15
2010	6.11	4.33	112.61	76.01	65.69	6.05	15
2011	7.22	4.33	123.55	72.04	59.24	2.75	47
2012	7.22	4.33	116.75	77.16	78.95	0.59	56
2013	7.22	4.33	95.37	77.21	73.27	2.07	56
2014	7.22	4.33	107.96	66.67	64.20	-0.41	40
2015	7.22	4.33	70.68	58.93	48.87	-3.95	34
2016	7.22	4.33	66.60	63.33	71.50	0.62	76
2017	7.22	4.33	97.88	74.99	57.71	-1.06	67
2018	6.67	4.75	116.29	77.64	56.06	0.41	13
2019	6.67	5.25	101.89	83.93	73.90	2.08	20
2020	6.67	5.25	93.73	51.20	9.09	-1.59	47
2021	6.11	5.25	34.07	79.12	45.72	10.14	27
2022	6.11	5.25	91.61	79.81	38.50	2.93	21
2023	6.11	5.25	94.52	71.61	28.76	-3.22	190

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات الجدول (1) والجدول (2).

3.1. المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر الدورة الانتخابية في فاعلية السياسة المالية والنقدية.

3.1.1. الإطار النظري للاختبار القياسي المستخدم:

أولاً: طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) Fully Modified Least Squares

يعتبر نموذج (FMOLS) أكثر مقاومة للارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين. ويرجع ذلك إلى أنه خلال مرحلة التقدير، لا تزال طريقة FMOLS تُعطي تقديرات موثوقة بفضل تعريفها الأكثر مرونة للنموذج الذي يأخذ في الاعتبار عدم الخطية وتحيز المتغيرات المحذوفة. كما يوفر نموذج (FMOLS)، الذي قدمه (Philips, P. C. B., & Hansen, 1990)، تقديرات متسقة للمعاملات حتى عندما يكون حجم العينة صغيراً. ويعالج هذا النموذج قضايا الارتباط التسلسلي، وتحيز المتغيرات المحذوفة، وأخطاء القياس، ويسمح بعدم التجانس في معاملات المدى الطويل (Kao, C., & Chiang, M. H. 201). بخلاف تقنيات التكامل المشترك EG التقليدية، ويُقدر FMOLS علاقة تكامل مشترك واحدة تجمع بين متغيرات متكاملة من الرتبة واحد (Philips, P. C. B., & Hansen, 1990). من خلال تحويل كل من البيانات والمعاملات، ويوفر نموذج (FMOLS) تصحيحات مناسبة لمشكلات الاستدلال المرتبطة بتقنيات التكامل المشترك (E) التقليدية.

ثانياً: اختبار KPSS:

يُعد اختبار (KPSS) Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992) أداة تستخدم لاختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة زمنية، وهي خطوة حاسمة في فهم خصائص السلاسل الزمنية، على عكس الاختبارات الأخرى، ابتكروا اختبار (KPSS) مكمل لديكي فولر لاختبار الاستقرار، حيث نص فرضية العدم أن السلسلة الزمنية مستقرة عكس اختبار ديكي فولر الذي تكون فيه فرضية العدم غير مستقرة، كما يعتمد على فكرة أن السلاسل الزمنية تمتلك ميلاً للعودة إلى متوسط طويل الأجل، ويسعى اختبار (KPSS) إلى تحديد ما إذا كانت الانحرافات عن هذا المتوسط مؤقتة أم دائمة. (Maddala & Kim, 2007, 120). ويفترض أنه ليس هناك متجه:

$$y_t = \xi + e_t$$

حيث e_t مستقرة و ξ_t مسار عشوائي حيث تكون: $v_t \sim IID(0, \sigma_v^2)$ $\xi_t = \xi_{t-1} + v_t$

إذ كان التباين يساوي صفرًا، إذ $\xi_t = \xi_0$ لكل t و y_t مستقرة. وباستخدام انحدار بسيط تكون المعادلة:

$$y_t = \hat{\mu} + \hat{e}_t \quad 13.15$$

الاختبار هو:

$$KPSS = \frac{1}{T^2} \cdot \frac{\sum_{t=1}^T S_t^2}{\sigma_{\infty}^2}$$

KPSS هو اختبار مضروب لاجرائح لفرضية أن السلسلة لها مسار عشوائي بتباين صفر. إذ إن اختبار

KPSS يُعد اختباراً مكماً لاختبار ديكي فولر والجدول الآتي يوضح القيم الحرجة لاختبار KPSS.

الجدول (4). القيم الحرجة لاختبار KPSS

الاختبارات	القيم الحرجة		
	10%	5%	1%
	0.10	0.05	0.01
اختبار (A): قاطع فقط	0.347	0.463	0.730
اختبار (B): قاطع ومتجه زمني	0.119	0.146	0.210

3.1.2. نتائج قياس أثر الدورة الانتخابية في فاعلية السياسة المالية والنقدية وتحليلها.

الجدول (5). رموز وتوصيف متغيرات البحث

الرمز	المؤشر	الدلالة
x1	العملية الانتخابية والتعددية	متغير مستقل
x2	المشاركة السياسية	متغير مستقل
y1	نسبة التحصيل المتحققة (الموازنة العامة)	متغير تابع - مالي
y2	نسبة التنفيذ المتحققة (الموازنة العامة)	متغير تابع - مالي
y3	نسبة التنفيذ المتحققة (الاستثمارية)	متغير تابع - مالي
y4	مؤشر الاستقرار النقدي	متغير تابع - نقدي
y5	فجوة سعر الصرف	متغير تابع - نقدي

المصدر: من إعداد الباحثين.

أولاً: اختبار سكون متغيرات البحث:

تظهر النتائج في الجدول (6) أن جميع المتغيرات تصبح ساكنة عند الفرق الأول للبيانات حسب اختبار KPSS، إذ يتم قبول فرضية العدم لجميع المتغيرات وحسب هذا الاختبار قبول فرضية العدم تعني السلاسل ساكنة وكما يتضح من الجدول الآتي.

الجدول (6). اختبار سكون متغيرات البحث وفق منهجية Null Hypothesis: the variable is stationar

At Level								
		Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	X1	X1
With Constant	t-Statistic	0.812	0.436	0.595	0.558	0.623	0.371	0.371
	Prob.	***	*	**	**	**	*	*
With Constant & Trend	t-Statistic	0.057	0.106	0.116	0.136	0.077	0.274	0.274
	Prob.	no	no	no	*	no	***	***
At First Difference								
		d(Y1)	d(Y2)	d(Y3)	d(Y4)	d(Y5)	d(X1)	d(X1)
With Constant	t-Statistic	0.036	0.133	0.040	0.057	0.280	0.232	0.232
	Prob.	no						
With Constant & Trend	t-Statistic	0.026	0.059	0.022	0.040	0.134	0.035	0.035
	Prob.	no	no	no	No	*	no	no

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews

ثانياً: تقدير أثر الدورة الانتخابية على فاعلية السياسة المالية والنقدية:

تظهر نتائج اختبار جوهانسن وجود معادلة تكامل مشترك وتوازن طويل الاجل بين متغيرات الدورة الانتخابية وجميع المتغيرات التابعة متغير نسبة تحصيل للموازنة العامة، نسبة التنفيذ المتحققة للموازنة العامة، نسبة التنفيذ للموازنة الاستثمارية، مؤشر الاستقرار النقدي، فجوة سعر الصرف، خلال مدة البحث لأن اختبار الأثر واختبار القيمة معنوي عند مستوى 5% وكما في الملحق (1)

1. تقدير معادلة الأجل الطويل نسبة تحصيل الموازنة العامة Y1:

الجدول (7). تقدير معادلة الأجل الطويل لنسبة تحصيل الموازنة

Dependent Variable: Y1				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Sample (adjusted): 2004Q2 2023Q4				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-23.29158	10.28268	-2.265127	0.0264
X2	-31.91436	16.32149	-1.955359	0.0542
C	407.4863	124.0645	3.284472	0.0015
R-squared	0.103498	Mean dependent var		105.4491
Adjusted R-squared	0.079906	S.D. dependent var		28.43250
S.E. of regression	27.27288	Sum squared resid		56529.58
Long-run variance	2286.805			

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews

تظهر نتائج المعادلة المذكورة أنفاً ما يأتي: وجود تأثير سلبي معنوي للعملية الانتخابية والتعددية على نسبة تحصيل الموازنة، إذ إن ارتفاع العملية الانتخابية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة تحصيل الموازنة بنسبة 23%، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%. وجود تأثير سلبي معنوي للعملية المشاركة السياسية على نسبة تحصيل الموازنة، إذ إن ارتفاع المشاركة السياسية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة تحصيل الموازنة بنسبة 31%، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%.

2. تقدير معادلة الأجل الطويل لنسبة تنفيذ الموازنة العامة Y2:

الجدول (8). تقدير معادلة الأجل الطويل لنسبة تنفيذ الموازنة العامة Y2.

Dependent Variable: Y2				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Sample (adjusted): 2004Q2 2023Q4				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-8.019762	3.795828	-2.112783	0.0379
X2	-4.696412	6.025041	-0.779482	0.4381
C	149.7168	45.79813	3.269058	0.0016
R-squared	0.097039	Mean dependent var		75.11536
Adjusted R-squared	0.073277	S.D. dependent var		11.00457
S.E. of regression	10.59370	Sum squared resid		8529.219
Long-run variance	311.6230			

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews

تظهر نتائج المعادلة المذكورة أنفاً ما يأتي: وجود تأثير سلبي معنوي للعملية الانتخابية والتعددية على نسبة تنفيذ الموازنة، إذ إن ارتفاع العملية الانتخابية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة تنفيذ الموازنة العامة بنسبة 8.0%، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%. وجود تأثير سلبي غير معنوي للعملية المشاركة السياسية على نسبة تحصيل الموازنة، إذ إن ارتفاع المشاركة السياسية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة تنفيذ الموازنة العامة بنسبة 4.6%، وهذا التأثير غير معنوي عند مستوى 5%.

3. تقدير معادلة الأجل الطويل لنسبة التنفيذ المتحققة للموازنة الاستثمارية Y3:

الجدول (9). تقدير معادلة الأجل الطويل لنسبة التنفيذ المتحققة للموازنة الاستثمارية Y3.

Dependent Variable: Y3				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Sample (adjusted): 2004Q2 2023Q4				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.177650	8.065351	0.022026	0.9825
X2	-27.81196	12.80197	-2.172475	0.0329
C	190.0672	97.31156	1.953182	0.0545
R-squared	0.155932	Mean dependent var		60.73258
Adjusted R-squared	0.133720	S.D. dependent var		23.51251
S.E. of regression	21.88408	Sum squared resid		36397.38
Long-run variance	1406.899			

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews.

تظهر نتائج المعادلة المذكورة أنفاً ما يأتي: وجود تأثير طردي غير معنوي للعملية الانتخابية والتعددية على نسبة التنفيذ المتحققة للموازنة الاستثمارية، إذ إن ارتفاع العملية الانتخابية بمقدار نقطة واحدة يسهم في زيادة نسبة التنفيذ المتحققة للموازنة الاستثمارية بنسبة 0.17% وهذا التأثير غير معنوي عند مستوى 5%. وجود تأثير سلبي معنوي للعملية المشاركة السياسية على نسبة التنفيذ المتحققة للموازنة الاستثمارية، إذ إن ارتفاع المشاركة السياسية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة التنفيذ المتحققة للموازنة الاستثمارية بنسبة 27.8% وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%.

4. تقدير معادلة الاجل الطويل لمؤشر الاستقرار النقدي Y4:

الجدول (10). تقدير معادلة الاجل الطويل لمؤشر الاستقرار النقدي Y4.

Dependent Variable: Y4 Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS) Date: 01/01/25 Time: 17:41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-4.480616	1.804603	-2.482882	0.0152
X2	-1.355266	2.864409	-0.473140	0.6375
C	39.26093	21.77323	1.803175	0.0753
R-squared	0.163860	Mean dependent var		3.510672
Adjusted R-squared	0.141857	S.D. dependent var		5.765135
S.E. of regression	5.340592	Sum squared resid		2167.666
Long-run variance	70.43356			

تظهر نتائج المعادلة المذكورة أنفاً ما يأتي: وجود تأثير سلبي معنوي للعملية الانتخابية والتعددية على مؤشر الاستقرار النقدي، إذ إن ارتفاع العملية الانتخابية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة مؤشر الاستقرار النقدي بنسبة 4.4% وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%. وجود تأثير سلبي غير معنوي للعملية المشاركة السياسية على مؤشر الاستقرار النقدي، إذ إن ارتفاع المشاركة السياسية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة مؤشر الاستقرار النقدي بنسبة 1.3% وهذا التأثير غير معنوي عند مستوى 5%.

5- تقدير معادلة الاجل الطويل لمؤشر فجوة سعر الصرف Y5:

جدول (11) تقدير معادلة الاجل الطويل لمؤشر فجوة سعر الصرف Y5:

Dependent Variable: Y5 Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS) Sample (adjusted): 2004Q2 2023Q4				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	30.51951	9.482549	3.218492	0.0019
X2	19.94987	15.05146	1.325444	0.1890
C	-259.8460	114.4106	-2.271171	0.0260
R-squared	0.224727	Mean dependent var		33.35403
Adjusted R-squared	0.204325	S.D. dependent var		30.21033
S.E. of regression	26.94780	Sum squared resid		55189.98
Long-run variance	1944.763			

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews.

تظهر نتائج المعادلة المذكورة آنفاً ما يأتي وجود تأثير طردي معنوي للعملية الانتخابية والتعددية على مؤشر فجوة سعر الصرف إذ إن ارتفاع العملية الانتخابية بمقدار نقطة واحدة يسهم في رفع نسبة مؤشر فجوة سعر الصرف بنسبة 30.5% وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%. وجود تأثير طردي غير معنوي للعملية المشاركة السياسية على مؤشر فجوة سعر الصرف إذ إن ارتفاع المشاركة السياسية بمقدار نقطة واحدة يسهم في رفع نسبة مؤشر فجوة سعر الصرف بنسبة 19.9% وهذا التأثير غير معنوي عند مستوى 5%.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- وجود تأثير سلبي معنوي (للعلمية الانتخابية والتعددية، والمشاركة السياسية) على نسبة (تحصيل الموازنة) إذ إن ارتفاع العملية الانتخابية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة تحصيل الموازنة بنسبة 23%، وإن ارتفاع المشاركة السياسية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة تحصيل الموازنة بنسبة 31% وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%.
- 2- وجود تأثير سلبي معنوي (للعلمية الانتخابية والتعددية) وتأثير سلبي غير معنوي لعملية المشاركة السياسية على نسبة (تنفيذ الموازنة) إذ إن ارتفاع العملية الانتخابية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة تنفيذ الموازنة العامة بنسبة 8.0% وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%، إذ إن ارتفاع المشاركة السياسية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة تنفيذ الموازنة العامة بنسبة 4.6% وهذا التأثير غير معنوي عند مستوى 5%.
- 3- وجود تأثير طردي غير معنوي (للعلمية الانتخابية والتعددية) على نسبة (التنفيذ المتحققة للموازنة الاستثمارية) إذ إن ارتفاع العملية الانتخابية بمقدار نقطة واحدة يسهم في زيادة نسبة التنفيذ المتحققة للموازنة الاستثمارية بنسبة 0.17% وهذا التأثير غير معنوي عند مستوى 5%. ووجود تأثير سلبي معنوي لعملية المشاركة السياسية إذ إن ارتفاع المشاركة السياسية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة التنفيذ المتحققة للموازنة الاستثمارية بنسبة 27.8% وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%.
- 4- وجود تأثير سلبي معنوي (للعلمية الانتخابية والتعددية) على (مؤشر الاستقرار النقدي) إذ إن ارتفاع العملية الانتخابية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة مؤشر الاستقرار النقدي بنسبة 4.4% وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%. ووجود تأثير سلبي غير معنوي لعملية المشاركة السياسية إذ إن ارتفاع المشاركة السياسية بمقدار نقطة واحدة يسهم في تخفيض نسبة مؤشر الاستقرار النقدي بنسبة 1.3% وهذا التأثير غير معنوي عند مستوى 5%.
- 5- وجود تأثير طردي معنوي (للعلمية الانتخابية والتعددية) على مؤشر (فجوة سعر الصرف) إذ إن ارتفاع العملية الانتخابية بمقدار نقطة واحدة يسهم في رفع نسبة مؤشر فجوة سعر الصرف بنسبة 30.5% وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%. ووجود تأثير طردي غير معنوي للعملية المشاركة السياسية إذ إن ارتفاع

المشاركة السياسية بمقدار نقطة واحدة يسهم في رفع نسبة مؤشر فجوة سعر الصرف بنسبة 19.9% وهذا التأثير غير معنوي عند مستوى 5%.

ثانياً: التوصيات:

- 1- إنشاء مجالس اقتصادية مستقلة تضم خبراء اقتصاديين بعيدين عن التأثيرات السياسية لتقييم السياسات المالية والنقدية المقترحة، فضلاً عن تفعيل الرقابة البرلمانية والمؤسسات الرقابية لضمان عدم استخدام الأموال العامة لأغراض انتخابية.
- 2- العمل على تبني سياسات مالية انضباطية تمنع التوسع الكبير في عملية الإنفاق الحكومي قبيل الانتخابات، مثل فرض قيود على العجز المالي خلال المدة التي تسبق الدورة الانتخابية.
- 3- تطوير أدوات فعّالة لمراقبة الإنفاق الحكومي وضمان انسجامه مع الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل، مع تقليل التركيز على الأهداف السياسية ذات المدى القصير.
- 4- توظيف أدوات السياسة النقدية، كإعادة تحديد أسعار الفائدة أو تنظيم مستويات السيولة، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد خلال فترات الدورة الانتخابية.
- 5- توعية المواطنين بالمخاطر المرتبطة بالسياسات المالية غير المستدامة التي تُعتمد لتحقيق مكاسب انتخابية قصيرة المدى، مع التركيز على تعزيز دور الإعلام الاقتصادي في تسليط الضوء على أي أنشطة مالية غير مسؤولة قد تُمارس خلال فترات الدورات الانتخابية.

- الشكر و التقدير (Acknowledgements):

لا يوجد

- التمويل (Funding):

لم يتم الحصول على أي دعم أو تمويل من أي جهة كانت لإجراء هذا البحث العلمي،

- تضارب المصالح (Conflict of interest):

لا يوجد تضارب المصالح.

References

-Arabic References:

مزهر، عدي عبد. (2016). النظام الانتخابي وانعكاساته على الاستقرار السياسي (مع نظرة في ضوء الدورة الانتخابية 2010-2014 في العراق). *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، 13 (54)، 193-

<https://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/article/view/89/59> .223

القاضي، ابراهيم علي عبدالله وحسين، مها احمد. (2018). تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات اسعار النفط دراسة تطبيقية في العراق. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، 1، 55-82.

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/06>

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للمدة (2004-2023).

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية السنوي، للمدة (2004-2023).

- Arabic References are presented in Roman script (translated)

Al-Qadhi, Ibrahim Ali Abdullah & Hussein, Maha Ahmed.(2018). Adapting the Investment Budget to Oil Price Fluctuations: An Applied Study in Iraq. *Baghdad College of Economic Sciences University Journal*, 55, 1-82.

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/06>

Central Bank of Iraq, Statistics and Research Department. Annual Economic Report, for the period 2004-2023.

Central Bank of Iraq, Statistics and Research Department. Annual Monetary Policy Report, for the period 2004-2023.

Mazhar, Uday Abdul .(2016). The Electoral System and Its Impact on Political Stability (With a Perspective on the Electoral Cycle 2010-2014 in Iraq). *Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies*. 13(54), 193-223.

<https://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/mjais/59>

- English References

Bissio, Roberto .(2010). *The Paris Declaration on Aid Effectiveness. Cooperating for the right to development, Releasing the right to Development*, Chapter 17, 234-247. <https://www.ohchr.org/Issues/>

Bogdan, Dima and Moldovan, Nicoleta and Oana, Lobont (2010) Correlation between electoral cycle and fiscal policy decisions in Romania, *Euro Economica*, Issue 1(24), p. 2-55.

Bogdan, D., Moldovan, N., & Lobont, O. (2010). Correlation between electoral cycle and fiscal policy decisions in Romania. *EuroEconomica*, 24(1), 48-55.

<https://www.ceeol.com/search/article-detail?id=11383>

Christine, Ammer and Dean, S. Ammer (1997) *Dictionary of Business and Economy*, New York, Macmillan Publishing Co, 269-550.

Cipullo, Davide and Reslow, Andre. (2022). Electoral Cycles in Macroeconomic Forecasts. *Safarg Dance Bank Working Paper Series*, August, 1-61.

<https://www.riksbank.se/globalassets/media/rappporter/working-papers>

- Joseph, Carmel and Rensburg, Van.(2002). *Local Government Finance and Budgeting*, Fridich Ebert Stiftung publishing , Johannesburg South Africa, 1-201.
- Kao, C., & Chiang, M. H. (2001). On the Estimation and Inference of a Cointegrated Regression in Panel Data. *Advances in Econometrics*, 15, 179- 222.
- Lokshin, Michael and Ferrari, Aylen Rodriguez and Torre, Iván (2022). Electoral Cycles and Public Spending during the Pandemic, Public Disclosure Authorized, World Bank Group, Europe and Central Asia Region Office of the Chief Economist, October, 2-32. <https://documents1.worldbank.org/curated>
- Maddala, G. S. and Kim, In Moo.(2007). *Unit Roots, Cointegration, and Structural Change*, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, São Paulo, Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York, 1-505
- Moenjak, Thammarak (2014) *Central Banking Theory and Practic in Sustaining Monetary and Financial Stability*, 1st edition, Wiley, p.1-320.
- Myatt, David P. and Fishe, Stephen D. (2002) . *Tactical Coordination in Plurality Electoral Systems*, Deptmna AF Kenmix Discus Paper Series, Final Version: 18 November, p.1-24.
- Philips, P. C. B., & Hansen, B. E. (1990). Statistical inference in instrumental variable regression with I (1) processes. *The Review of Economic Studies*, 57(1), 99-125. <https://users.ssc.wisc.edu/~behansen>
- Reynolds, Andrew and Reilly, Ben and Ellis, Andrew. (2005).Electoral System Design: The New International IDEA Handbook, International IDEA SE -103 34 Stockholm Sweden, 2-32.
- Vatjanapukka, Onanong (2005) *An Analysis of Output Based Budgeting (OBB) in the Victorian Government* (Unpublished Doctoral Dissertation), Victoria Graduate School of Business, Victoria.

السيرة الذاتية المختصرة للمؤلف (Authors' Biographies)

- د. أحمد حسين بتال، أستاذ في الاقتصاد بجامعة الأنبار متخصص في السياسات النقدية والاقتصاد القياسي. له نشاط بحثي في مجالات المالية والاقتصاد، وساهم بأعمال منشورة في مجلات علمية دولية.
- محمد إبراهيم ضاحي الرفاعي ، مدرس مساعد في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الأنبار، متخصص في الاقتصاد والتحليل الاقتصادي. له أعمال بحثية منشورة في مجلات علمية محكمة حول قضايا الاقتصاد الكلي، والتأثيرات الاقتصادية في العراق.

ملحق (1) نتائج اختبار جوهانس لمتغيرات البحث.
الجدول (1.1). التكامل المشترك لنسبة تحصيل الموازنة.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.305215	37.78293	29.79707	0.0049
At most 1	0.101118	9.743155	15.49471	0.3010
At most 2	0.019733	1.534657	3.841465	0.2154
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.305215	28.03977	21.13162	0.0046
At most 1	0.101118	8.208498	14.26460	0.3579
At most 2	0.019733	1.534657	3.841465	0.2154
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews.

الجدول (1.2). التكامل المشترك لنسبة تنفيذ الموازنة المتحققة.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.308179	42.41690	29.79707	0.0011
At most 1	0.139935	14.04797	15.49471	0.0816
At most 2	0.031197	2.440459	3.841465	0.1182
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.308179	28.36893	21.13162	0.0040
At most 1	0.139935	11.60751	14.26460	0.1263
At most 2	0.031197	2.440459	3.841465	0.1182
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews.

الجدول (1.3). التكامل المشترك لنسبة تنفيذ الموازنة الاستثمارية المتحققة

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.283210	39.74298	29.79707	0.0026
At most 1	0.131092	14.10416	15.49471	0.0801
At most 2	0.041756	3.284256	3.841465	0.0699
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.283210	25.63883	21.13162	0.0108
At most 1	0.131092	10.81990	14.26460	0.1635
At most 2	0.041756	3.284256	3.841465	0.0699

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews.

الجدول (1.4). التكامل المشترك لمؤشر الاستقرار النقدي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.1 Critical Value	Prob.**
None *	0.282894	40.66113	39.75526	0.0826
At most 1	0.110137	15.05616	23.34234	0.5699
At most 2	0.075819	6.071223	10.66637	0.4513

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.1 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.1 Critical Value	Prob.**
None *	0.282894	25.60496	23.44089	0.0534
At most 1	0.110137	8.984940	17.23410	0.7260
At most 2	0.075819	6.071223	10.66637	0.4513

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.1 level

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews

الجدول (1.5). التكامل المشترك لمؤشر فجوة سعر الصرف

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.307823	35.48626	35.01090	0.0444
At most 1	0.093350	7.524839	18.39771	0.7310
At most 2	0.001011	0.076898	3.841466	0.7815

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.307823	27.96142	24.25202	0.0154
At most 1	0.093350	7.447941	17.14769	0.6638
At most 2	0.001011	0.076898	3.841466	0.7815

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level